ونقله في المجموع عن قطع الغوراني واقره ا ه وعبارة ع الغاية
لسم وكذا لو عاد الى مرحلتين من مكة او الحرم وان لم يكونا مسافة
ميقاته كما قاله في الاول جماعة ونقله في الكفاية عن العدة
والابانة وفي المجموع عن قطع الغوراني فيما لو سافر المتمتع
بعد عمرته بغير قصر ثم حج من سنته انه لا دم عليه فانه شامل
للسفر من مكة او ظاهر قنه ا ه وهو مخالف لما قيد به السرخسي الحكم
بكونه من الحرم نعم اكثر الكتب لم يذكر فيها العود الى مرحلتين
وسيأتي الروضة والروض وشرحه والمغني والنهاية وغيرها
ولذا قال في الفتح والامداد وظاهر كلامهم انه لا يكفي العود له
لمسافة القصر من غير وصول لميقات حيث كان ميقاته
البعد من ذلك لانهم شرطوا في العود للادون من ميقات عمرته
اذ يكون ميقاتا لكنه علل في الروضة بما يقتضي اذ كونه ميقاتا
غير شرط فيكفي مرحلتان مطلقا وبه يصرح قول الغوراني
الذي اقره عليه في المجموع والعدة والابانة الذي اقرهما عليه
ابن الرفعة وغيره والتهذيب والبحر لو سافر متمتع بعد
عمرته من مكة مسافة قصر ثم حج من سنته لا دم عليه وبحثه
بانه لما لم يتعد اجراء مثل مسافة ادنا المواقيت بخلاف في
مجاوزة الميقات لم يكتف فيه بذلك لتعديه ووجهه ان القصد
احياء المواقيت بهذه العبادة وفي الامداد وقول الغوراني
لو سافر متمتع بعد عمرته من مكة الى مسافة القصر ثم حج من
سنته لا دم عليه يحمل وان اخذ بعضهم باطلاقه على ما اذا
كانت مثل مسافة ميقاته ا ه ولم اقف في النكت حاصرا عن
الغوراني والابانة والمجموع والبحر من الاكتفاء بالعود الى مرحلتين
من مكة كما قال وهو واضح على اعتبار المرحلتين

فالظاهر

في الحاضر من مكة اما اذا اعتبرناها من الحرم فينبغي اذ اعتبار الرجوع
الى موضع تقصر فيه الصلاة من الحرم ا ه وانما اطلت في ذلك
ليعلم بتوهم ان ما في الحاشية ليس له مستند بل هو كما في لما
في المحقق في الغرة ا ومقارب له قوله وسيسقط الدمان
بالعود فيما ذكر في متمتع قرن اي كما مر ايضا عن ابن الجمال
عن الحابيم وكذا عن النكت وسم قوله وقال في التحفة والحاق
بعضهم به اي بمتمتع احرم من ميقات الا في بعمرة ثم عاد
لميقاته او مثله او ميقات اخر واحرم منه بالحج كما مر قوله لا
يتكرر هو المعتمد واستوجهه في الحشي قال ابن الجمال وقال اي
حج في جواب له عن المعتمد ما هو بعد اعتماده ما مر انه لما
احرم بالعمرة لزمه الدم او دخل بسبب لزومه اذ لا يتم لزومه
الا بالاحرام بالحج وعلة لزومه ما مر من كونه دون الميقات
واما عمرته الثانية والثالثة فلم تكن سببا في دون ميقات
ولا في توقفه فاي موجب للدم فيها وما اظن من قال بوجوب
التكرار الا وهم كما قررته ا ه وفرق عبد الرؤوف بين هذه
وبين ما لو اعتمر في اشهر الحج ثم قرن من عامه حيث تكرر اخذا
من الحج بان القارن ترفه باحد النسكين ودون الميقات
فوجب دمان والمتمتع دون الميقات فقط لانه لولاه لوجب إ بالحج
لاحتاج من مكة بل يحرم بالحج منها ا ه واقول على تسليمه فالمتمتع
ايضا ترفه باباحة المحظورات ودون الميقات والتحقيق في الفرق
ما اشار اليه في الفتاوى ان موجب دم التمتع الناقص هو العمرة
الاولى فقط دون ما بعدها من العمر والسبب المحقق له دون
الميقات وكلامهم يتكرر ا ه كلام ابن الجمال وعبارة المنهج